علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمنظمات والأحلاف الأخرى

ا.م.و.سعر عبير علوان السعيري م.م. فاضل عبد علي

الملخص

شهد العالم اهتماماً واسع النطاق في تكوين منظمات وتكتلات إقليمية متعددة الأغراض اقتصادية سياسية أمنية وعسكرية، سواء في إطار ثنائي أم شبه إقليمي أو إقليمي، وقد تجمع بين دول ذات الرؤية المتشابهة والمستويات التنموية المختلفة عبر نطاق جغرافي أو عابر للجغرافية، وقد أخذت هذه المسألة طريقها إلى البروز والاهتمام خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي، مرحلة ما بعد الحرب الباردة عندما بدأت مرحلة الأحادية القطبية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه المنظمات الإقليمية منظمة شنغهاي للتعاون SCO بقدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الهائلة، وتعد من المنظمات الإقليمية الصاعدة بقوة على الساحة الدولية، وعلى الرغم من تقديم منظمة شنغهاي نفسها كمنظمة إقليمية تعنى بالشؤون التي تخص الدول الأعضاء، إلا أن السنوات الأخيرة أعطت العديد من الدلائل على التوجه والبعد الدولي للمنظمة من خلال القضايا العالمية المختلفة التي يواجهها العالم، ولمنظمة شنغهاي علاقات مهمة مع العديد من المنظمات والأحلاف، ولما لها من أهمية جيو– سياسية وجيو– استراتيجية، فهي مراقب في كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة التعاون الإسلامي .

المقدمة

لمنظمة شنغهاي علاقات مميزة مع العديد من المنظمات والأحلاف، وانطلاقا من الاهمية الجيواستراتيجية التي اصبحت تتمتاز بها، فقد باتت تكتسب صفة العضو الطرف المراقب في كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ورابطة

أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة التعاون الإسلامي يأتي إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون والتي ظهرت بشكل رسمي في بداية القرن الحالي كمخرج لأليات العمل الجماعي لتطوير التعاون بين دول تشغل مساحة واسعة من قارة آسيا وتمتد على مناطق مهمة مثل إقليم آسيا الوسطى وصولاً إلى أوروبا عبر روسيا الاتحادية، الى الدرجة التي باتت فيها هذه المنظمة تربط ما بين أوروبا والمحيط الهادئ عبر إطلالة كل من روسيا والصين على هذا المحيط، وإن كانت العوامل الاقتصادية التي تعاظم تأثيرها في القرن الحالي باتت هي المحدد لطبيعة التوازنات الدولية ومكانة القوى الكبرى، فان هذا يمثل عاملاً إضافياً يقف وراء إنشاء المنظمة على اعتبار أن الدول المؤسسة لها تبحث جماعياً عن مكانة إستراتيجية وسط نظام اقتصادي تمثل فيه المنظمات الإقليمية المعيار الجوهري والفاعل لنجاح القوى الكبرى.

والتساؤل الذي يمكن أن يثار من خلال إشكالية هذه الدراسة، هو ما مدى قدرة هذه العلاقة البينية بين منظمة شنغهاي للتعاون والمنظمات الأخرى على التأثيرفي طبيعة السياسة الدولية، وما مدى أثر التعاون أو التنافس فيما بينها، وانعكاسه على مستقبل منظمة شنغهاي وأثرها في التوازن الدولي والقطبية الدولية.

وعليه يمكن القول عبر فرضية هذه الدراسة، بأنه من الممكن أن تنتج علاقة منظمة شنغهاي للتعاون مع المنظمات والاحلاف الدولية إلى ان تؤدي تلك المنظمة وظيفة استراتيجية ذات أثر واضح في رسم ملامح واقع مستقبل النظام الدولي ، وستكون هذه المنظمة أحد أقطابه الرئيسة، ولدراسة هذا الموضوع بشكل موجز سنذهب الى اختيار جهتين اساسيتين تعكس العلاقات معهما جانبا مهما من طبيعة العلاقة بين منظمة شنغهاي والمنظمات والاحلاف الدولية وهما منظمة الامم المتحدة وحلف شمال الاطلسي.

المطلب الأول: علاقة منظمة شنغهاي للتعاون SCO بمنظمة الأمم المتحدة .

ثمة حاجة عالمية لتطوير العلاقات المتبادلة ما بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، ولاسيما على صعيد حفظ السلم والأمن الدوليين، كما يمكن أن يطال هذا التعاون شؤون الاقتصاد والبيئة والتنمية وغيرها، فالإقليمية لم تتراجع بعد انتهاء الحرب الباردة، بل على العكس من ذلك فإنها ظهرت بصورة أوضح مما كانت عليه سابقاً، بالتزامن مع بروز الكتل الاقتصادية الكبرى، وإذا ما أدركنا ثقل العبء المادي الملقى على عاتق الأمم المتحدة في حل النزاعات المتفاقمة، ندرك أهمية دور المنظمات الإقليمية بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة (١)، فعلى الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون متابعة أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بدقة ومبادئ الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة ووحدة أراضيها والمساواة والمنفعة المتبادلة، وحل جميع القضايا عن طريق المشاورات المتبادلة، وعدم تدخل بعضها في الشؤون الداخلية للبعض الآخر، وعدم استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها .

من هنا يمكن الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة وعلى الرغم من أنها تعد أكبر وأهم منظمة دولية، إلا أن التراجع الملحوظ في أداء دورها الدولي والإقليمي من خلال فض النزاعات الدولية ومشاكل الحدود وغيرها من المشاكل الأخرى، أدى إلى بروز دور المنظمات الإقليمية كمنظمة شنغهاي للتعاون(*)، وغيرها من المنظمات والتكتلات الأخرى على حساب دورها العالمي، لمعالجة الأمور التي تتعرض لها تلك الدول المنضوية في هذه التجمعات والتكتلات، والاعتماد على ذاتها في توفير الأمن والسلم، بعد تلكؤ منظمة الأمم المتحدة في أداء هذا الدور، ويتضح هذا الأمر جلياً من خلال مرحلتين .

أولاً : اشكالية استقلالية منظمة الأمم المتحدة سياسياً واقتصادياً.

هنالك جدلية واضحة بين النظام الدولي من خلال ترتيب الدول وفق قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وقدرتها على التأثير في السياسة الدولية من جهة،

وبين التنظيم الدولي من جهة أخرى، وهي انتماء الدول إلى منظمات إقليمية ودولية ومدى التزامها بمواثيقها والالتزام بالقرارات التي تصدرها حيال المسائل ذات الشأن بعلاقاتها مع غيرها من الدول، ولذلك فان التجربة الدولية تدل على أن كل تنظيم دولي يكون بنائه على واقع إقليمي أو دولي معين، ساهم بشكل أو بآخر في إيجاد هذا التنظيم، فان نشأت منظمة الأمم المتحدة كانت نتاج واقع دولي معاش تمثل بالحرب العالمية الثانية، وجاء تعبيراً عن إرادة الدول المنتصرة وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية بفعل مكانتها بعد الحرب (٢).

وبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت الأمم المتحدة إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية بفعل تزعمها النظام العالمي الجديد، فعلى الرغم من أن الحرب الباردة أدت إلى توسع نطاق الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وامتداده إلى معظم القضايا المهمة، ولأن الاتحاد السوفيتي أصبح معزولاً في منطق تلك الحرب، ضمن كتلته بعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية أغلبية عددية في الأمم المتحدة بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الاحتواء (Strategy of Containment)، فقد أصبح حق النقض (الفيتو) سلاحه الوحيد للدفاع عن مصالحه، لاسيما في السنوات الأولى لوجود منظمة الأمم المتحدة، بالمقابل أتاح تفكك الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية القيام بدور قيادي عالمي لاسيما على صعيد الأمم المتحدة (٣).

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على المجتمع الدولي باعتبارها القطب المهيمن وليس الوحيد في العالم القادر على قيادة السياسة العالمية، وتحديد أولويات التصرف والعمل الأمني الجماعي على المستوى العالمي وعلى مستوى الأمم المتحدة، وكذلك تحديد المشروعية وأهدافها وحدودها وأساليب حمايتها وضمان احترامها، فقد أثر التغيير في النظام الدولي على دور منظمة الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال التأثير على عملية صنع القرار فيه، فبعد أن كان المجلس مصاباً بالشلل التام في فترة الحرب الباردة نتيجة الإفراط في استخدام حق النقض (الفيتو)،

وجدنا التحول في الاتجاه الآخر بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ أدى تراجع (الفيتو) السوفيتي إلى انفراد الولايات المتحدة بمجلس الأمن، وحدث نوع من الإفراط في قرارات المجلس، إذ هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على صنع القرار فيه بطريقة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها السياسية والاقتصادية الخارجية (٤).

فان الاستقطاب خلال الحرب الباردة لم يؤدي فقط إلى استخدام حق الفيتو كسلاح لحماية مصالح الدول دائمة العضوية، إنما لحماية مصالح حلفائها في الوقت نفسه، بل أدى أيضاً إلى وضع سقف من الضغوط التي يمكن أن تمارسها الدول الكبرى على الدول الصغرى والمتوسطة في مجلس الأمن، ولذلك عكست قرارات المجلس خلال مرحلة الاستقطاب الدولي قدراً من توازن المصالح فرضته موازين القوى في النظام الدولي في ذلك الوقت، ومن هنا فقد مكن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، الدول الثلاث فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من ممارسة نفوذ كبير على أعضاء مجلس الأمن لم يكن متاحاً لها من قبل، ومن ثم فقد أصبح عملياً مقدور هذه الدول من أن تمرر أي مشروع قرار تريد تمريره في مجلس الأمن، حتى لو كان لا يتماشى تماذماً مع نصوص الميثاق وروحه، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية ومزدوجة بالشكل الذي يتفق والمصالح الأمريكية (٥).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة عرف تحولاً ليس فقط على مستوى هيكل النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما أدى هذا الواقع إلى ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية كان لهم الأثر الكبير والملفت في مجريات العلاقات الدولية، ولقد كان هناك العديد من المؤشرات التي أذنت بحدوث هذا التحول الجوهري، من هنا فان الفواعل الجدد المتمثلين بالتنظيمات الإقليمية وغيرها أصبح لهم الأثر الكبير في الأحداث العالمية، وتجاوز أثرهم وفاعليتهم تلك التنظيمات والهياكل التقليدية، وعليه يجب على منظمة الأمم المتحدة أن تشجع اندماج هؤلاء الفاعلين الجدد في نظامها، وأن تجد الآليات والسبل الكفيلة بمساعدة هؤلاء على تبوّء أماكنهم في بيئة دولية مختلفة كل الاختلاف

عن تلك التي نشأت فيها منظمة الأمم المتحدة (٦)، ومن ثم ظهور المنظمات والتكتلات الإقليمية هو نتيجة إلى ما تعرضت له منظمة الأمم المتحدة من عدم استقلالية في اتخاذ قراراتها السياسية فضلاً عن تابعيتها الاقتصادية إلى بعض الدول الكبرى ومساهمة تلك الدول الفاعلة في دعم ميزانية منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي يفضي إلى تابعية منظمة الأمم المتحدة إلى تلك الدول الكبرى وحلفائها عبر استصدار القرارات الدولية من خلال سيطرة تلك الدول على منظمة الأمم المتحدة(*)، ما أدى بباقي الدول الأخرى من الانضمام إلى تلك المنظمات الإقليمية والتكتلات، نتيجة عدم استقلالية منظمة الأمم المتحدة في صناعة اتخاذ قراراتها(٧).

أما فيما يخص علاقة منظمة شنغهاي للتعاون بالمؤسسات المالية في منظمة الأمم المتحدة، فيعد إنشاء بنك التنمية تعبيراً صريحاً عن رغبة الاقتصادات الصاعدة في أن تكون لها أدواتها المالية التي تحقق لها القيادة في الإدارة، وتتيح لها حرية أكبر في تنفيذ مشروعات كبرى من خلال شركاتها، بعيداً عن إجراءات المناقصات الدولية المفتوحة التي تشترطها مؤسسات تمويلية كالبنك الدولي، إذ سيتيح بنك بريكس للتنمية الموارد المالية اللازمة لإنشاء مشروعات بنية تحتية بهدف تحقيق تنمية مستدامة، وتنفذ تلك المشروعات على أراضي الدول الأعضاء أو الدول النامية أو الصاعدة الأخرى بما يحقق تكاملاً مع الجهود المبذولة في هذا المجال من قبل المؤسسات المالية الدولية الأخرى ويقدم البنك قروضاً ويدعم القطاعين العام والخاص، كما يقدم الدعم الفني للمشروعات التي سيمولها، فعضوية البنك حتى الآن للدول المؤسسة إلا أنها وفقاً للاتفاق المنشئ للبنك مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أما رأس المال المبدئي للبنك فهو ٥٠ مليار دولار موزع بالتساوي على الدول الأعضاء، والمقر الرئيس للبنك هو مدينة شنغهاي الصناعية في الصين، والتصويت على قرارات البنك يكون بالأغلبية العادية ولا يوجد ما يسمى حق الاعتراض المنفرد لإحدى الدول الأعضاء أو ما يعرف بالفيتو في مجلس الأمن، وتم انتخاب رئيس هندي للبنك هو (كاماث) الذي عمل سابقاً لدى البنك الآسيوي للتنمية

وحصل على لقب أفضل رجل أعمال في آسيا من مجلة فوربس وذلك في عام ٢٠٠٧(٨).

وإن أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون يعتزمون على إنشاء مركز دولي لتمويل المشروعات على أساس رابطة بنوك المنظمة، وهنالك ضرورة أيضاً في تفعيل نشاط نادي الطاقة في منظمة شنغهاي للتعاون وإنشاء منظومة نقل عامة لبلدان المنظمة ورفع الحواجز ما بين البلدان لتسهيل مهنة التجارة الدولية (٩).

ثانياً : إصلاح منظمة الأمم المتحدة .

ثمة ضرورة باتت ملحة في إعادة النظر برؤية منظمة الأمم المتحدة التي تم تأسيسها وفق التوازنات الدولية ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، فربما لم يصب الذين سارعوا إلى الحديث عن استقرار العالم وثبات أمنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما أحدثه من تغير كبير في التوازنات الدولية، فضلاً عن التفاعلات الحادة من آسيا الوسطى إلى البلقان، ولم يتحول مبدأ الأمن الجماعي أثناء الحرب الباردة وبعدها إلى تطبيق عملي إلا في حالات نادرة ومحدودة، كما لم يخرج عن الإطار السياسي الذي وضعته القوى المهيمنة على النظام الدولي، وبسبب النزاعات الأهلية والإقليمية والصراعات العرقية، تضاعفت الحاجة لتطبيق الأمن الجماعي الذي لم يتحول إلى نظام دولي فاعل في القرن العشرين، ومن ثم فثمة حاجة إلى إعادة صياغة العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لحفظ السلم والأمن، والى توضيح قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وقاعدة حق الدولة في الدفاع الشرعي عن النفس، بعدما تضاربت الآراء والتفسيرات حيالهما، وبعدما أخذ الغرب يطرح مبررات العولمة مع تراجع الصراع بين الشرق والغرب وبروز الصراع بين شمال غني وجنوب نامي (١٠).

إذن فمن الضرورة بمكان تطوير العلاقة ما بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، فبالنظر لضعف الدور المحوري لمنظمة الأمم المتحدة، والحاجة الأمنية الملحة للدول، ما أدى إلى ظهور التكتلات والمنظمات الإقليمية، فمجمل

التغييرات الإصلاحية المفترضة كي تتلائم مع المتغيرات والتحولات البنيوية والسياسية وغيرها، عليها الوصول نحو علاقة مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عالم اليوم (١١).

وفي السياق ذاته يجادل سعيد اللاوندي (*)، من أن تهميشدور الأمم المتحدة هو أكثر وضوحاً من خلال الهيمنة الأمريكية المنفردة وسطوتها، إذ سيتحدد أداء وفاعلية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بمدى الدعم والمساندة الأمريكية لها، أي أنه ما لم تعكس الأمم المتحدة ووكالاتها أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأحادي في العالم، فان هذه الأخيرة سوف تستمر في التصرف بطريقة انفرادية من دون اللجوء إلى هذه المنظمات وتهميشها، ومن ثم فان علاقة الأمم المتحدة بالمجتمع الدولي، بصفتها المؤسسة المعبرة عنه سوفتنقطع، ومنهنا يتوقع أن ينحصر دورها في بعض المجالات المحدودة مثل الإغاثة الإنسانية إضافة إلى تهميش دورها لصالح المنظمات والتجمعات الإقليمية الناجحة كالاتحاد الأوروبي(١٢).

وتأسيساً على ما تقدم من الممكن الاستنتاج، أنه على الرغم من وجود مشتركات مهمة في مسألة الإصلاح في منظمة الأمم المتحدة وذلك بسبب العجز المستمر في القيام بدورها الرائد، فضلاً عن عدم التكيف والاستجابة للتطورات الدولية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها، إلا أن الواقع الراهن يثبت بأن كل هذه الدعوات للإصلاح في منظمة الأمم المتحدة باتت تراوح مكانها ولم يطبق منها إلا الجزء اليسير، ويعود سبب هذا التلكؤ في عدم تنفيذ الإصلاحات بسبب الاختلاف في المواقف والرؤى وغياب إرادة التغيير وسيادة النزعة الأوتوقراطية الأحادية في العمل الدولي وبالخصوص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيجعل وضع منظمة الأمم المتحدة يبقى على ما هو عليه ولن يتغير في المستقبل القريب، إلا في حال تغير واقع النظام الدولي وموازين القوى الحالية، من هنا فان شكل النظام الدولي المرتقب هو الذي سيحدد وضع منظمة الأمم المتحدة والذي سيكون بطبيعة الحال انعكاساً للواقع الدولي حينذاك، ومن ثم سيتم الدفع باتجاه التجمعات

والتكتلات والمنظمات الإقليمية الجغرافية أو العابرة للجغرافية، وتكون في مقدمة هذه التجمعات الدولية تلك التي أنشأتها وأسستها مجموعة من الدول الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول الصاعدة والناشئة، مثل منظمة شنغهاي للتعاونSCO وتكتل البريكسBRECS، عندها سيكون هنالك تغير في موازين القوى والعلاقات الدولية الأمر الذي سيؤدي إلى إصلاح حقيقي في منظمة الأمم المتحدة بعد تراجع المؤثر والهيمنة الأمريكية المتمثلة بالقطب الواحد.

المطلب الثاني: علاقة منظمة شنغهاي للتعاون SCO بحلف شمال الأطلسي NATO .

للتغييرات والتحولات التي حدثت في أواخر القرن العشرين وبالتحديد خلال عقد التسعينات درجة عالية من الأهمية، إذ شهدنا تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية المواجهة مابين الشرق والغرب، فضلاً عن ذلك كان هناك ظهور دول جديدة واندماج دول أخرى على شكل تكتلات دولية أو منظمات إقليمية، وقد رافق ذلك ظهور صراعات وتحديات جديدة، ينبغي وضع استراتيجيات مواجهة جديدة تتناسب ومستوى التغيير الحاصل بفعل طبيعة المشاكل الجديدة (١٣)، فبعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية قوية بعد نهاية الحرب الباردة وتربعها على هرم القطبية الدولية ورغبة منها في استمرار ربط الأمن الأوربي بالأمن الأمريكي، سعت إلى تعزيز حلف شمال الأطلسي (*) وإعادة رسم دور جديد له في بيئة ما بعد الحرب الباردة أو إجراء عملية تكيف له مع متطلبات هذه المرحلة وبما يتناسب والدور المكلف به في التركيز على المهمات الداخلية والخارجية وإدارة الأزمات وعملية حفظ السلام (١٤).

من هنا فقد طرأت تساؤلات واستفهامات عديدة حول مدى التشابه والتقارب التأسيسي لمنظمة شنغهاي للتعاون SCO مع حلف شمال الأطلسيNATO، فقد كان الهدف الأبرز لمنظمة شنغهاي هو إعادة التوازن الدولي في منطقة أوراسيا وبالتحديد منطقة دول آسيا الوسطى، بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وحل حلف وارسو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء تكتل دولي يقف في مواجهة حلف شمال الأطلسي متمثلاً

بمنظمة شنغهاي للتعاون، في حين أن الهدف من حلف الناتو هو مواجهة المد الشيوعي كما تم ذكره سلفاً ؟!

إلا أن القائمين على منظمة شنغهاي للتعاون والأعضاء المؤسسين لها يرون بأن المنظمة هي تجمع إقليمي أمني اقتصادي سياسي، فضلاً عن أن التفاعل في داخل المنظمة ما بين الدول الأعضاء مازال مرتكزاً على أهداف وطنية اكثر من كونها أهدافاً جماعية، وذلك لأن مصالح أعضائها تتفاوت إلى حد كبير، فالصين على سبيل المثال تسعى إلى إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وتوسيع مواردها من الطاقة، بينما تسعى روسيا إلى استغلال منظمة شنغهاي للترويج لأجندتها المعادية للغرب، بينما ترغب كل من الصين وكازاخستان في تعزيز مستويات التعاون الاقتصادي مع الغرب، ولهذا السبب لم تتمكن روسيا أثناء القمة التي عقدتها المنظمة في أغسطس ٢٠٠٨ من الحصول على دعم بقية الدول الأعضاء لها فيما يتصل بالنزاع في جورجيا، فكل هذه الأهداف المتباينة تجعل من الصعب علينا القول بأن منظمة شنغهاي قد تتطور إلى نسخة شرقية من حلف شمال الأطلسي NATO (١٥).

وقد تكون هنالك رغبة في تحويل منظمة شنغهاي إلى منظمة أمنية أكثر نضجاً كحلف شمال الأطلسي، لاسيما بعد المناورات العسكرية التي أجريت من قبل أعضاء المنظمة، إلا أن منظمة شنغهاي للتعاون ما زالت تفتقر إلى الكثير من العناصر الأساسية التي تتمتع بها منظمة أمنية ناضجة مثل حلف الناتو، فهي مازالت لم تتمتع ببنية عسكرية وسياسية متكاملة، ولا يوجد مقر تنفيذي لها، كما أنها لا تمتلك قوة رد سريع، فضلاً عن كونها لا تنخرط في المداولات السياسية العالمية، في حين يركز الناتو على التهديدات الأمنية الخارجية، ومنظمة شنغهاي للتعاون تستهدف القضايا الأمنية داخل حدود أراضيها (١٦).

وقد أثيرت العديد من التساؤلات حول جدوى استمرار حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، وعدم حله طبقاً لنظرية الأحلاف بانتهاء الخطر الذي يواجهه، بإذ ساد التوقع أن نهاية حلف الناتو هي مسألة طبيعية طالما أنه قد أنجز المهمة الأساسية وهي الدفاع الجماعي عن أعضائه، إلا أن التحولات الإستراتيجية في أوربا أعطت للحلف ضرورة وجدوى للاستمرار وللتوسع أيضاً ليشمل كل أوربا ولكي يتكيف مع البيئة الأمنية

لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٧)، إلا أنه كانت هنالك أهدافاً لخطة التوسيع يمكن فهمها في إطار الاستراتيجية العالمية للغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية رغبةً منها في تكريس الوضع الذي نشأ في أوربا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتكريس زعامتها أطول فترة ممكنة فضلاً عن كون التوسيع يعزز المواقع العسكرية والإستراتيجية للحلف، فعملية التوسع المذكورة لدول وسط وشرق أوربا ستؤدي ليس فقط إلى محاصرة أي دور مستقبلي لروسيا الاتحادية فحسب وإنما سعياً نحو ضم جمهوريات من قارة آسيا عبر شرق أوربا بما يمكن الحلف من الوصول إلى الصين والحيلولة دون إقامة تحالف بينها وبين روسيا الاتحادية (١٨).

وفي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة نحو منطقة آسيا الوسطى بحجة مكافحة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية هناك، مخترقة بذلك الأمن القومي لدول منظمة شنغهاي ككل من خلال احتلالها أفغانستان لا بل استطاعت أن تفرض على دولها تقديم تنازلات سياسية في مبادرة لحسن النية من خلال تعاون دول آسيا الوسطى مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها العالمية ضد الإرهاب، بل سعت واشنطن إلى عزل دول آسيا الوسطى عن محور دول منظمة شنغهاي بقصد إضعاف موسكو وإبعادها عن بكين، من هنا فقد أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تثبيت مواقعها في دول آسيا الوسطى(*)، فأقدمت على بناء قاعدة جوية عسكرية في كازاخستان وأقامت جسور وخطوط مواصلات وسكك حديد ومراكز اتصالات ومخازن أسلحة في أوزبكستان وعززت مواقعها في شمال بحر العرب وأمنت معابر لوجستية للقوات العاملة في تلك الدائرة مستغلة كون موسكو في بدايات القرن الحالي كانت في وضع اقتصادي لا يسمح لها بالتحرك والدفاع عن مصالحها، كذلك كانت بكين بحاجة إلى فرصة زمنية تسمح لها بإعادة ترتيب أوضاعها السياسية والأمنية مع محيطها ودول الجوار تحت مظلة منظمة شنغهاي (١٩).

ومن خلال استقراء أهداف الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة التي بنيت على أساس الحيلولة دون بروز قوى دولية منافسة لها على زعامة النظام الدولي، نجد أن أهداف توسيع حلف الناتو يمكن فهمها بشكل أوضح من خلال فهم الإطار العام

للإستراتيجيات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل أبعاد هذه الأستراتيجيات في أن التوسيع يعزز المواقع العسكرية والاستراتيجية للحلف من خلال محاصرة أي دور مستقبلي لروسيا(*)، لاسيما من خلال ضم أوكرانيا للحلف (**)، فضلاً عن السعي نحو ضم جمهوريات من قارة آسيا عبر شرق أوربا بما يمكن للحلف من الوصول إلى الصين وعرقلة إقامة حلف بينها وبين روسيا لاسيما بعد البدء بتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، كما أن توسيع الحلف نحو جمهوريات آسيا الوسطى سيمنح الغرب فرصة النفاذ إلى قلب أرواسيا والسيطرة على منابع البترول في منطقة بحر قزوين ومحاصرة النفوذ الإيراني وبما يصب في مصلحة إقامة جدار قوي للسيطرة على الأوضاع في الخليج العربي والمنطقة العربية عامة(٢٠).

من جانب آخر تصاعد القلق الصيني بشأن الأوضاع الأمنية في آسيا الوسطى على خلفية توسع التعاون العسكري بين دول المنطقة والولايات المتحد الأمريكية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ، لاسيما أن القاعدة الأمريكية في قيرغيزستان لا تبعد عن الحدود الصينية سوى ١٥٠ كم ويدرك المسؤولون الصينيون إن واشنطن تسعى بشكل مخطط إلى تطويق الصين، ويعتبرون أن القوات الأمريكية والتحالفات العسكرية في وسط آسيا والهند وأفغانستان وكوريا الجنوبية واليابان بمثابة قوس أمريكي في إطار سياسة احتواء للصين تعتمد على التعاون مع دول في شرق وجنوب شرقي آسيا، لذا تقوم الصين باستعراض قدراتها العسكرية داخل المنطقة، فأجرت مناورات عسكرية سنوية مع الكثير من الدول في منطقة آسيا الوسطى، كما أن الصين عرضت على قيرغيزستان ٣ مليارات دولار من أجل إغلاق قاعدة جوية أمريكية هناك(٢١).

ان الموضوع الاكثر اهمية في هذا الصدد هو ان منظمة شنغهاي باتت طرفا دوليا قادر على الحركة والتأثير بل والحسم في الكثير من المواقف والسياسات والشؤون الدولية وتقيم علاقات مميزة مع منظمات دولية ومن بينها الامم المتحدة وتعمل على منع توظيف مؤسسات الامم المتحدة من قبل قوى دولية كبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وتحاول منظمة شنغهاي عوضا عن ذلك اصلاح الامم المتحدة سواء في اطار المؤسسات او الاهداف وتوظيفها بشكل يخدم اهداف ومصالح الاعضاء في منظمة

شنغهاي او اعضاء المنظمة الاممية بشكل عام وهو ما يعد هدف استراتيجي للمنظمة لاقناع اكثر عدد ممكن من الدول بأهمية وجود قوة دولية موازنة في النظام الدولي تتمثل بمنظمة شنغهاي كما تسعى المنظمة الى تأسيس اشبه ما يعرف بالحلف العسكري لمواجهة نفوذ وتمدد حلف الناتو في منطقة اوراسيا واسيا بالدرجة الاولى بشكل خاص وفي العالم بالدرجة الثانية بشكل عام وعلى الرغم من ان المنظمة لم تصل بعد تنظيميا ولا من إذ الهدف الى مستوى يقترب من منظمة حلف شمال الاطلسي غير ان ممكنات منظمة شنغهاي لا تقل عن امكانيات حلف الناتو عسكريا او اقتصاديا ولا سكانيا او تكنولوجيا وقد يكون الجانب السياسي وتضارب المصالح النسبي والتنافس الصيني الروسي والهندي الصيني الباكستاني هو السبب الاكبر الذي يحول دون تحول المنظمة الى حلف عسكري موازن لحلف الناتو ومع كل هذا لا تزال منظمة شنغهاي تمثل العامل الدولي الاكثر احتمالا في منافسة القطب الدولي وتحالفاته واهدافه الدولية سعيا لارساء نوع من التوازن الدولي في جميع المجالات وقد تكون علاقة المنظمة بكل من منظمة الامم المتحدة ومحاولة اصلاحها وحلف الناتو ومحاولة تحجيم دوره وتحديد تحركاته وعرقلة اهدافه لاسيما ما يتعلق منها بالمناطق الحيوية لدول منظمة شنغهاي من بين اهم أليات منظمة شنغهاي لتحقيق هذه الغاية.

الخاتمة

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن منظمة شنغهاي للتعاون SCO لم يكن تأسيسها وإنشائها كتحالف عسكري ولم يكن هو الدافع الرئيس لإيجاد هذه المنظمة، بل اجتمعت تلك الدول المؤسسة لهذه المنظمة من أجل حلحلة المشاكل الحدودية بين دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين، لذا فقد تطرق البيان الأول المشترك لهذه الدول إلى خفض القوات المسلحة العسكرية الموجودة على تلك الحدود، من هنا فقد دفعت بعض القضايا إلى الاهتمام بالشؤون الأمنية للدول الأعضاء، فضلاً عن مكافحة الاتجار بالمخدرات ومكافحة التطرف والارهاب، أما مسألة التعاون العسكري فقد بلغت مستوى المناورات العسكرية المشتركة، إلا أنه في عام ٢٠٠٥ أعلنت منظمة

شنغهاي للتعاون عن هويتها الحقيقية كقوة إقليمية في مواجهة النفوذ الأمريكي والغربي في وسط آسيا، وذلك في أعقاب الثورة التي اندلعت في أوزبكستان ضد نظام الرئيس "إسلام كريموف" الذي كان حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وفي حينها أيدت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الثورة، بالمقابل دعمت كل من روسيا والصين نظام كريموفالذي قرر هو الآخر بعد ذلك تخليه عن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وقرر أيضاً طرد القاعدة العسكرية الأمريكية من أراضي بلاده في العام ذاته، وفي العام التالي انعقدت قمة منظمة شنغهاي التي قررت طرد القواعد الأمريكية من أراضي الدول أعضاء المنظمة، وكل هذا يندرج في اطار التحولات الممرحلة في الاهداف التي تقيم عليها المنظمة سياساتها الدولية لا سيما تجاه القوى والمؤسسات الكبرى من هنا باتت منظمة شنغهاي للتعاون تشكل تنظيماً دولياً مهماً ولاعباً جديداً سيغير المعادلة على الساحة الدولية في حال تجاوز العقبات المرحلية المتمثلة في الأوضاع الداخلية والخارجية لدى الدول الأعضاء، وفيما يلي خريطة توضح الموقع الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، فضلاً عن جدول يبين الممكنات والقدرات الديموغرافية والاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة . مع التأكيد على ان الهند والباكستان لم تعودا اعضاء مراقبين بل اعضاء مكتملي العضوية في الفترة الاخيرة .

خريطة (١)

توضح موقع الدول الأعضاء والأعضاء المراقبون والأعضاء الشركاء في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون

المصدر : خرائط منظمة شنغهاي للتعاون على الرابط التالي : Russia China Shanghai Cooperation Organization - Image Results

جدول (١)

يبين مقدرات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون SCO

ت	الدولة	المساحة كم٢	عـدد الـسكان مليون نسمة	النـــاتج القـــومي الإجمالي السنوي	معدل النمو	مقـــدار الإنفـــاق العسكري السنوي
١	الصين	٩,٥٩٦,٩٦٠ مليون كم٢	١,٣٧٥ مليار نسمة	١١ ،١٩٩ ترليون دولار	%٦,٩	٢٢٥,٧١٣ مليار دولار
٢	روسيا الاتحادية	١٧,٠٧٥,٤٠٠ مليون كم٢	١٤٦ مليون نسمة	١,٢٨٣ ترليون دولار	%٢,٥	٧٠٣,٤٥٠ مليـــون دولار
٣	كازاخستان	٢،٧٢٤،٩٠٠ مليون كم٢	١٧,٩٢٠,٠٠٠ مليون نسمة	١٣٤ مليار دولار	%٤,٢	١٥٠,٤٠٠ مليون دولار
٤	أوزبكستان	٤٤٧،٤٠٠ الف كم٢	٢٧،٣٧٢،٠٠٠ مليون نسمة	٦٧,٢٢٠ مليار دولار	%٧,٨	لايوجد
٥	طاجكستان	١٤٣,٠٠٠ الف كم٢	٨,٧٠٠ مليون نسمة	٦,٩٥٠ مليار دولار	%٦,٥	٩٥,٨٠٠ مليون دولار
٦	قيرغزستان	١٩٩,٠٠٠ ألف كم٢	٦,١٤٠.٠٠٠ مليون نسمة	٦,٥٥٠ مليار دولار	%٦,٤	٢١٢ مليون دولار
٧	المجموع	٣٠,١٨٦,٠٠٠ مليون كم٢	١,٥٨١,١٣٢ مليار نسمة	١٢,١٧٢,٦٩٥ ترليون دولار	%٣٤,٣	٢٢٦,٩٥٧ مليار دولار
–						

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على أطلس لاروس (أطلس بلدان العالم) مصدر سبق ذكره . وأطلس العراق والوطن العربـي والعـالم مـصدر سـبق ذكـره. بالاضـافة الـى شـبكة المعلومـات الدوليـة متـاح علـى الـرابط التـالي : http://ar.tradingeconomics.com

Abstract

The world has seen widespread interest in the formation of regional, multi-purpose economic, political, security and military organizations and blocs in a bilateral, sub-regional or regional context. It may bring together countries of similar vision and different levels of development across a geographical or trans-geographical range. To the emergence and attention during the last ten years of the last century, the post-Cold War era when the unipolar phase and the uniqueness of the United States of America, and among these regional organizations SCO economic, political and military capabilities Although the Shanghai Organization has presented itself as a regional organization concerned with member states, recent years have given many indications of the international orientation and

dimension of the Organization through the various global issues facing the world, The Shanghai Organization has important relations with many organizations and alliances, and because of its geopolitical and geo-strategic importance, it is an observer in the United Nations General Assembly, the European Union, the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), the Commonwealth of Independent States Salami

الهوامش:

[1]) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج البحر مطبعة سيكو، ط١، بيروت ٢٠٠٨.

(*)هي منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية،كانت في البدء عبارة عن مجموعة تسمى مجموعة شنغهاي للتعاون تأسست في 26أبريل 1996 في شنغهاي، على يد قادة خمسة دول آسوية، هي الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان بالإضافة الى أوزبكستان التي إنضمت فيما بعد الى مجموعة خماسي شنغهاي، فتحولت تلك المجموعة الى منظمة شنغهاي للتعاون، فتم توقيع ميثاق المنظمة في15 / يونيو/ 2002، ودخل حيز التنفيذ في 19 سبتمبر 2003 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%B4%D8%A7%D9%86%D8%BA%D9%87%D8%A7%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86_-_cite_note-2 فكانت هذه البلدان باستثناءأوزبكستان أعضاء في «مجموعة شنغهاي الخماسية» وتتمحور أهداف المنظمة حول تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين دول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب وتدعيم الأمن ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات ومواجهة حركات الإنفصال والتطرف الديني أو العرقي. والتعاون في المجالات السياسية والتجارية والإقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وكذلك النقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والإستقرار في المنطقة.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%B4%D8%A7%D9%86%D8%BA%D9%87%D8%A7%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86 - cite_note-:0-3 ينظر : موسوعة ويكيبيديا منظمة شنغهاي للتعاون تاريخ https://ar.wikipedia.org/wiki / المشاهدة ١٠/٢/ ٢٠١٧.

[2]) طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ – ٧٢.

[3]) المصدر نفسه، ص ٧٢.

[4]) أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة ٢٠١٠، ص ٥.

[5]) المصدر نفسه، ص ٦.

[6]) فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلةأطاريح الدكتوراه (٩٥)، ط١، بيروت ٢٠١١، ص ٦٥ – ٦٦.

(*) من المتفق عليه فان منظمة الأمم المتحدة تضم نحو ١٩٢ دولة عضو فيها، إلا أنها تعكس قدرة القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، أي الأعضاء الخمسة الدائمين الذين يمتلكون حق النقض (الفيتو)، وتعكس قدرتهم على دعم ما يتفقون عليه أو العكس، فتستطيع منظمة الأمم المتحدة أن تحدث فرقاً عندما يعقد أعضاؤها النية ويكونون قادرين على إبرام ما عقدوه من دون أن يكون هنالك تفاوت ما بين أعضاؤها، وفي حال حصول العكس، لن تستطيع الأمم المتحدة إلا أن تتفاعل مع الأوضاع بشكل محدود .

L00ks : Richard N. Haass, The Not So United Nations, Project Syndicate ,the World,sOpinin Page, https://www.project-syndicate.org, تاريخ المشاهدة ٥/٢/ ٢٠١٧.

[٧]) فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

[٨]) احمد دياب، قمتا بريكس وشنغهاي استراتيجية أوراسية للأمن والتنمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحث الاستراتيجية، (العدد ٢٠٢)، القاهرة أكتوبر ٢٠١٥، ص ١٦٥ – ١٦٦.

[٩]) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

[١٠]) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ٢٣٨.

[١١]) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ص ٢٤٢. وينظر كذلك: بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، الجزائر ١٩٩٢، ص٦٣.

(*) سعيد اللاوندي من مواليد قرية المهندس التابعة لمدينة شربين بمحافظة الدقهلية. ١٩٥٥ كاتب صحفي بالأهرام القاهرية وخبير في العلاقات السياسية، وأستاذ محاضر في جامعات مصر وسويسرا وبلجيكا، قدم برامج سياسية وثقافية في إذاعتي مونتي كارلو والشروق وابرونيوز. رأس تحرير جريدة أخبار الجالية المصرية كما رأس اتحاد المصريين بباريس لعدة سنوات، أسس المركز المصري لحوار الثقافات في باريس. ينظر : https://www.goodreads.com تاريخ المشاهدة ٢٠١٧/٨/١٥.

[١٢]) نقلاً عن، فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩. وينظر كذلك: حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٩، ص ٢٢٧.

[١٣]) طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(*) لقد تم تأسيس حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ إذ جاء ليمثل الذروة في ترتيبات الأمن الجماعي التي أنشأها الغرب لمواجهة ما يسمى بالخطر الشيوعي، والحيلولة دون امتداده إلى داخل أوربا وبقية الأقاليم الإستراتيجية في العالم، وتبني الحلف لأجل تحقيق هذا الهدف عدداً من الاستراتيجيات كان أولها وأهمها إستراتيجية الانتقام الشامل، إذ كانت الولايات المتحدة آنذاك تحتكر لوحدها السلاح النووي لمواجهة الخطر الشيوعي كما إدعى الغرب، فان هذه المهمة تتطلب من الحلف أن يتحول من إطاره الجغرافي إلى إطار استراتيجي طبقاً لما تتطلبه كل مرحلة من مراحل المواجهة مع السوفيت، فليس غريباً أن نرى الحلف قد ضم كل من اليونان وتركيا إليه، فضلاً عن ذلك قام الحلف بمد نشاطه مع نشاطات الأحلاف الغربية الأخرى، وبذلك كان الحلف محور المواجهة مع السوفيت. للمزيد من التفاصيل يراجع : عبدالحميد العيد الموساوي، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب آسيا، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بغداد ٢٠١٣، ص ٩١. وينظر كذلك : عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢. وفي السياق ذاته ينظر كذلك : طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

[١٤]) جاسر الشاهد، تأثيرات استراتيجيات السياسة الأمريكية على سياسة حلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٢٩، القاهرة ١٩٩٧، ص ٩٧ – ٩٨.

[١٥]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، السياسة الدولية والاستراتيجية الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، المكتب العربي للمعارف، ط١، القاهرة ٢٠١٣، ص٣١٣ – ٣١٤.

[١٦]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ٣١٤.

[١٧]) عماد جاد، أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤، القاهرة يوليو ١٩٩٨، ص ١٢.

[١٨]) عبدالله صالح ، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع حلف الناتو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، ١٩٩٧، ص ٨٥ – ٨٦.

Looks Well : Alexander Golts, the Tails Wagging the Kremlin Dog, ProjecSyndicat , the World, Opinin Page, https://www.project-syndicate.org , تاريخ المشاهدة ٣/٥/ ٢٠١٧.

(*) كانت تركمنستان أول دولة من إقليم دول آسيا الوسطى تنظم إلى التعاون مع حلف الناتو من خلال " برنامج الشراكة من أجل السلام – Partnership for Peace Program" على الرغم من أنها ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي أعلنت نفسها بأنها دولة محايدة بسبب ضعفها العسكري وقلة عدد سكانها بإذ إن منظمة الأمم المتحدة صادقت على حيادها الدائم بقرار تبنته في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٩٥، إلا أنها انضمت إلى برنامج الشراكة الذي يرعاه الحلف عام ١٩٨٨ وعلى اعتبار أن هذا التعاون لم ينسجم لتهديد دول أخرى في الإقليم . ينظر عباس فاضل علوان، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

١٩) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

(*) كانت روسيا تمتلك مبرراتها المعقولة التي تدعوها للقلق من مخاطر توسيع الناتو باتجاه مناطق نفوذها التقليدية، وقد تحققت هذه المخاوف في الحرب التي شنها الحلف ضد صربيا في العام ١٩٩٩ والتي مثلت تهديد أمني على مستوى استراتيجي بالنسبة لروسيا، وتعزز أكثر الاعتقاد بأن توسيع الناتو يراد به إحتواء روسيا والحيلولة دون ممارستها لأي دور على الساحة الأوربية والدولية، ولذلك انطلقت المعارضة الروسية لتوسيع حلف الناتو من عدة اعتبارات، أولها: عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف لاحتوائها، وثانيها: ان توسع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوربا، وثالثهما : إن توسيع حلف شمال الأطلسي بوصفه أحد المقومات السياسية في العلاقات الأمريكية الروسية يتمثل في أن الولايات المتحدة تحاول إعادة تطبيق " أستراتيجيةالإحتواء Strategdy of Containment " تجاه روسيا الاتحادية بما يعزز هيبتها ومكانتها في النظام الدولي، وضمان عدم ظهور دور دولي جديد لروسيا الاتحادية في السياسة الدولية . ينظر : عباس فاضل علون، مصدر سبق ذكره، ٣٥.

(**) تعد أوكرانيا دولة مهمة جداً بالنسبة للأستراتيجية الروسية لذا تركز التخطيط الأمريكي على عزل أوكرانيا عن روسيا من خلال محاولات ضمها للناتو فهي تشكل منطقة جيوبوليتكية عازلة ومهمة بين روسيا ودول وسط وشرق أوربا لذا فان إعادة دمج أوكرانيا مع روسيا سيكون له عواقب وخيمة على أمن أوربا الوسطى والشرقية بإذ تزول المنطقة العازلة وتعود روسيا الى العتبة الأوربية . ينظر : عباس فاضل علوان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

٢٠) عبدالله صالح ، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع حلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، (العدد ١٢٩)، لسنة ١٩٩٧، ص ٨٥ – ٨٦.

٢١) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

٢٣) : خرائط منظمة شنغهاي للتعاون على الرابط التالي :

Russia China Shanghai Cooperation Organization - Image Results

٢٤) أطلس لاروس (أطلس بلدان العالم) مصدر سبق ذكره . وأطلس العراق والوطن العربي والعالم مصدر سبق ذكره. بالاضافة الى شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط التالي : http://ar.tradingeconomics.com